قمة المناخ الأفريقية تتبنى "إعلان نيروبي": ضرائب عالمية ودعم للطاقة المتجددة

اقترح زعماء أفارقة، اليوم الأربعاء، فرض ضرائب عالمية جديدة لتمويل الإجراءات المتعلقة بمكافحة تغير المناخ في إعلان سيشكل الأساس لموقفهم التفاوضي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) الذي تستضيفه الإمارات في نوفمبر/ تشرين الثاني.

وجاء إعلان نيروبي في ختام قمة المناخ الأفريقية التي استمرت ثلاثة أيام في كينيا، وهيمنت عليها مناقشات حول سبل جمع تمويل للتكيف مع تنامي الظواهر المناخية المتطرفة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتطوير مصادر الطاقة المتجددة.

قمة المناخ الأفريقية استمرت ثلاثة أيام في كينيا (Getty)

وتبنّى القادة المشاركون "إعلان نيروبي" الهادف إلى تسليط الضوء على الإمكانات التي تملكها القارة كقوّة صديقة للبيئة، وفق ما أعلن الرئيس الكيني وليام روتو، لافتاً إلى أنه جرى تقديم تعهدات استثمارية بقيمة 23 مليار دولار في مجال الطاقات المتجددة خلال القمة التي استمرت ثلاثة أيام، بينها 5.4 مليارات دولار من الاستثمارات من جانب الإمارات.

وجاء في النسخة النهائية للوثيقة التي اطلعت عليها "فرانس برس" أن "هذا الإعلان سيشكّل أساساً لموقع أفريقيا في عملية (مكافحة) تغيّر المناخ العالمية".

تعطي قمة نيروبي زخماً للعديد من الفعاليات الدولية الرئيسية قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ (COP28)

ويقول باحثون إنه بينما تعاني قارة أفريقيا بعضاً من أسوأ تداعيات تغير المناخ، فإنها تتلقى نحو 12 بالمائة فقط من التمويل السنوي الذي تحتاجه للتصدي لتلك التداعيات، والذي يقدر بنحو 300 مليار دولار.

وطالبت الدول الأفريقية في بيانها الختامي المجتمع الدولي بالمساهمة في "زيادة قدرة إنتاج الطاقات المتجددة في أفريقيا من 56 غيغاوات في عام 2022 إلى ما لا يقلّ عن 300 غيغاوات بحلول عام 2030 (...) لمكافحة الافتقار إلى الطاقة وتعزيز الإمدادات العالمية من الطاقة النظيفة والمربحة".

الصورة

دعا إعلان نيروبي إلى زيادة الإقراض الميسر للدول الفقيرة (Getty)

وحث الإعلان الختامي زعماء العالم على "دعم الاقتراح الداعي إلى نظام عالمي لفرض ضرائب على انبعاثات الكربون تشمل ضريبة كربون على تجارة الوقود الأحفوري والنقل البحري والطيران، ويمكن زيادتها أيضاً بضريبة على المعاملات المالية الدولية".

وقال الاقتراح إن تنفيذ مثل هذه الإجراءات على المستوى العالمي سيضمن تمويلاً واسع النطاق للاستثمارات المتعلقة بالمناخ، وسيعزل مسألة زيادة الضرائب عن الضغوط الجيوسياسية والسياسية المحلية.

وبحسب صندوق النقد الدولي، تفرض نحو 24 دولة ضرائب على انبعاثات الكربون، لكن فكرة وضع نظام عالمي لفرض ضريبة كربون لم تلق قدراً كبيراً من الاهتمام على الإطلاق.

تقول الدول الأفريقية إنها تُضطر إلى دفع تكاليف الاقتراض أعلى بخمس إلى ثماني مرات مقارنة بالدول الغنية

ومن المقرر أن ترفع الدول الأفريقية المقترحات الواردة في إعلان نيروبي إلى مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في وقت لاحق من الشهر الجاري وإلى مؤتمر كوب 28.

كذلك دعا الإعلان إلى إصلاح النظام المالي متعدد الأطراف ووضع ميثاق عالمي جديد لتمويل مكافحة تغير المناخ بحلول عام 2025.

وتقول الدول الأفريقية إنها تُضطر إلى دفع تكاليف الاقتراض أعلى بخمس إلى ثماني مرات مقارنة بالدول الغنية، مما يؤدي إلى أزمات ديون متكررة ويمنعها من إنفاق المزيد على مكافحة تغير المناخ.

ودعا الإعلان أيضاً بنوك التنمية المتعددة الأطراف إلى زيادة الإقراض الميسر للدول الفقيرة و"النشر الأفضل" لآلية حقوق السحب الخاصة التي أنشأها صندوق النقد الدولي والتي خصصت 650 مليار دولار في إطار استجابة الصندوق لكوفيد-19.

وتضمنت المقترحات الأخرى اتخاذ إجراءات لمساعدة البلدان المدينة على تجنب التخلف عن السداد، مثل أدوات يمكن أن تمنح فترات سماح لمدة عشر سنوات وتُمدد فترة الديون السيادية.

وتعطي قمة نيروبي زخماً للعديد من الفعاليات الدولية الرئيسية قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ (COP28)، انطلاقاً من قمة مجموعة العشرين التي ستُعقد في الهند خلال نهاية الأسبوع المقبل، مروراً بالجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستُعقد هذا الشهر، وبالاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي سيُعقد في مراكش في أكتوبر/ تشرين الأول.